الثروة السمكية في موريتانيا

العالية عيبية بنت عالي
طالبة دكتوراه: مكونة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

الملخص:

تمثل الثروة السمكية في موريتانيا أحد أهم الموارد الاقتصادية، حيث تمتلك البلاد واحدة من أغنى المصايد البحرية في العالم، بفضل موقعها على المحيط الأطلسي وتنوعها البيئي. يساهم قطاع الصيد بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، إذ يوفر آلاف فرص العمل، ويمثل مصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر الساحلية. كما تعد المنتجات السمكية من أهم الصادرات، حيث تدر عائدات كبيرة من العملات الصعبة، مما يعزز ميزان المدفوعات. إلى جانب ذلك، يلعب القطاع دورا مهما في الأمن الغذائي، من خلال توفير مصدر بروتيني عالي الجودة للسكان. كما تدعم الاستثمارات في هذا المجال التنمية المحلية من خلال البنية التحتية والموانئ وتعزيز الصناعات المرتبطة به، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إضافةً إلى ذلك، يساهم قطاع الصيد في تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الأخرى، من خلال اتفاقيات الصيد والتبادل التجاري. كما يوفر فرصاً للنهوض بالصناعات التحويلية، مثل تعليب الأسماك وتصنيع المنتجات البحرية، مما يزيد من القيمة المضافة لهذا المورد الطبيعي ويعزز التنمية المستدامة في البلاد.

كلمات مفاتيح: الصيد البحري، المصايد البحرية، الإنتاج السمكي، المنتجات البحرية.

مقدمـــــــة

تعد الثروة السمكية من أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها موريتانيا، حيث تمتد سواحلها على المحيط الأطلسي لمسافة تزيد على 750 كيلومتراً، مما يجعلها من أغنى المناطق البحرية بالأسماك على المستوى الإقليمي والدولي. وتتميز المياه الإقليمية الموريتانية بتنوع بيولوجي هائل، بفضل التيارات البحرية الباردة، مثل تيار الكناري، الذي يوفر بيئة مثالية لازدهار العديد من الأنواع السمكية ذات القيمة الاقتصادية العالية. وقد ساهم هذا التنوع في جعل قطاع الصيد البحري ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، سواء من حيث توفير فرص العمل أو تحقيق عائدات هامة من الصادرات إلى الأسواق العالمية.

وتلعب المصايد البحرية في موريتانيا دورا محوريا في دعم النشاط الاقتصادي، حيث توفر بيئة غنية بالمخزون السمكي، مما يتيح فرصاً كبيرة لممارسة الصيد التقليدي والصناعي على حد سواء. وبفضل هذا المورد الطبيعي، أصبحت موريتانيا وجهة استثمارية واعدة في قطاع الصيد البحري، حيث تُبرم العديد من الاتفاقيات مع الدول والشركات الأجنبية للاستفادة من إمكاناتها البحرية. وعلى الرغم من هذه الإمكانات الهائلة، يواجه القطاع تحديات عدة، أبرزها الصيد الجائر، وضرورة تعزيز الممارسات المستدامة لضمان الحفاظ على المخزون السمكي للأجيال القادمة.

أما على مستوى الإنتاج السمكي، فتعد موريتانيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسماك في إفريقيا، حيث تتمتع بإنتاج وفير من الأسماك السطحية، مثل السردين والتونة، والأسماك القاعية، مثل الجمبري والأخطبوط، التي تحظى بطلب عالمي متزايد. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتطوير البنية التحتية للصيد، وتعزيز الصناعات التحويلية المرتبطة به، مثل التبريد والتعليب، لرفع القيمة المضافة لهذا القطاع الحيوي. كما أن تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية يتطلب سياسات فعالة لمكافحة الصيد العشوائي وضمان استدامة الإنتاج.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المقال محورين أساسيين، حيث يركز المحور الأول على المصايد البحرية في موريتانيا، مسلطا الضوء على طبيعتها وأهميتها الاقتصادية، بينما يناقش المحور الثاني الإنتاج السمكي، مستعرضا أنواعه وأهم تحدياته وآفاق تطويره في المستقبل.

المحور الأول: المصايد البحرية في موريتانيا

تعد المصايد البحرية في موريتانيا من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تمتلك البلاد واحدة من أغنى المناطق البحرية في العالم بفضل تيار الكناري البارد الذي يعزز وفرة الأسماك. يساهم هذا القطاع بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل، وجلب العملة الصعبة عبر الصادرات، ودعم الأمن الغذائي. وتعمل الحكومة على تنظيم واستدامة استغلال الثروة السمكية من خلال اتفاقيات الصيد، والمراقبة البيئية، وتعزيز الصيد المحلي لتحقيق تنمية مستدامة لهذا المورد الحيوي.

1 ــ طبيعة المصايد البحرية بالبلاد

تتمتع موريتانيا بثروة سمكية هائلة تجعلها واحدة من أغنى الدول في المنطقة من حيث الموارد البحرية. ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي على الساحل الغربي لإفريقيا، حيث تمتد مياهها الإقليمية لمسافة تزيد على 750 كيلومترا بمحاذاة المحيط الأطلسي. وتعد هذه المنطقة من

أغنى مصايد الأسماك في العالم بفضل تيار الكناري البارد، الذي يخلق بيئة بحرية غنية بالمواد المغذية، مما يسهم في تكاثر أنواع عديدة من الأسماك والقشريات ذات الأهمية الاقتصادية.

تقع أهم المصايد البحرية الموريتانية في عدة مناطق رئيسية، من بينها منطقة الرأس الأبيض، وخليج نواذيبو، والشواطئ الممتدة جنوباً باتجاه نهر السنغال. وتمتاز هذه المناطق بتنوع بيولوجي واسع، حيث تضم مخزوناً وفيرا من الأسماك السطحية مثل السردين والماكريل، والأسماك القاعية مثل الجمبري والأخطبوط، إضافة إلى أنواع أخرى كالتونة وأسماك القرش. كما تعد هذه المصايد موطناً لكائنات بحرية نادرة، مما يعزز من أهميتها البيئية والاقتصادية.

وتتميز المصايد الموريتانية بعدة خصائص تجعلها من بين الأكثر إنتاجية على مستوى القارة الإفريقية، فهي تخضع لتغيرات بيئية موسمية، حيث تؤثر التيارات البحرية والرياح الموسمية على توزيع الأسماك ووفرتها. كما أنها توفر فرصا متعددة لأنواع مختلفة من الصيد، إذ يمارس فيها الصيد التقليدي باستخدام القوارب الصغيرة، إلى جانب الصيد الصناعي الذي يعتمد على سفن كبيرة مجهزة بتقنيات حديثة لاستغلال الموارد البحرية بكفاءة أكبر[1]. وبالرغم من هذه الثروة الطبيعية، تواجه المصايد البحرية تحديات مثل الصيد الجائر والتغيرات المناخية، مما يستدعي جهوداً مستمرة للحفاظ على استدامة الموارد البحرية وضمان استغلالها بشكل مسؤول.

2 ــ أنواع السمك بالمصايد البحرية

تمتلك موريتانيا مصايد بحرية غنية بالأسماك، ويمكن تقسيم المصايد الموريتانية من حيث طبيعتها إلى نوعين: مصايد عميقة ومصايد سطحية، حيث تتوفر تلك المصايد على إمكانيات هائلة تقدر بـــ 1.6مليون طن من الأسماك، إضافة إلى ثروات هامة غير مستغلة جيدا كالمحاريات في المحيط الأطلسي وأسماك المياه العذبة على مستوى نهر السنغال وبحيرة اركيز وسد فم لكليت. وتتمثل أهم أنواع المصايد فيما يلي:

2 ــ 1 ــ المصايد العميقة

تشمل هذه المصايد أنواع الأسماك التي تعيش بالقرب من قاع المحيط، إلا أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للمصايد البحرية العميقة. وقد خلص مؤتمر البحار العميقة، الذي انعقد في نيوزيلندا عام 2003، إلى أن أسماك القاع لا تعيش في المياه القريبة من السطح. وبدورها، حددت مجموعة العمل المعنية بمصايد المياه العميقة، التابعة للمجلس الدولي لاستكشاف البحار، نطاق

---

[1] سيد أحمد ولد أحمد، حماية المصايد البحرية من التدهور دراسة حالة موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بومديد للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر، سنة 2007، ص: 54

العمق بين 400 و500 متر كتعريف للمياه العميقة. ومع ذلك، فإن طبيعة العديد من الأسماك في هذه البيئة تجعل وضع تعريف دقيق أمرا معقدا، حيث تقوم بعض الأنواع بهجرات عمودية يومية[1]، متنقلة بين المناطق شبه العميقة والمناطق السطحية. ويمكن تصنيف الأسماك التي تعيش بالقرب من قاع المحيط إلى مجموعتين رئيسيتين تختلفان في نمط حياتهما.

أ ــ الأسماك المفلطحة: تمكنت هذه الأسماك، التي تمضي معظم حياتها فوق القاع البحري مباشرة، من التكيف مع بيئتها من خلال تحولات بنيوية في شكلها لتلائم ظروف القاع. فقد أصبح جسمها مفلطحا ليشبه ورقة الشجرة، كما انتقلت عيناها لتموضعا على جانب واحد من الرأس، مما يساعدها على التأقلم مع طبيعة الحياة القاعية. ويعد سمك البليس من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الأسماك[2]

ب ــ الأسماك المستديرة: تتنوع أسماك المصايد العميقة، لكن الأكثر أهمية تجاريًا هي أسماك البكلا (القد) والهادوك، إلى جانب بعض الأسماك القاعية مثل الرخويات والقشريات. وتغطي البيئات البحرية التي تعيش فيها هذه الكائنات أكثر من 50% من مساحة الأرض، إلا أن ديناميكيات المحيطات والنظم البيئية في هذه المناطق لا تزال غير مفهومة بالكامل. وخلال العقود الأخيرة، أُجريت دراسات حول هذه البيئات التي تتميز بتنوعها الجيولوجي، حيث تتراوح بين القيعان الطينية المسطحة والمرتفعات البحرية والوديان. وتعد الشعاب المرجانية الباردة من أبرز الكائنات البحرية في هذه الأعماق، حيث يمكن أن يتجاوز عمرها 10,000 عام، لكنها معرضة للتدمير بسبب عمليات الجر البحري.

وفي موريتانيا، تتأثر أسماك المصايد العميقة بعدة عوامل بيئية تحدد توزيعها في ثلاث مجموعات رئيسية تعيش ضمن نطاقات شبه ثابتة على الرصيف القاري. وتمتد هذه النطاقات بمحاذاة الساحل، حيث تؤثر عوامل مثل طبيعة القاع، والمواد العضوية، ودرجة الحرارة، والضغط، ومستوى الأكسجين على توزيعها. وفيما يلي أهم مجموعات الأسماك العميقة في المياه الموريتانية والعوامل المؤثرة فيها.

ج ــ المجموعة الساحلية: تعيش هذه الأسماك قرب الساحل، خاصة فوق القيعان الرملية، على أعماق تصل إلى 10 أمتار. وهي مرتبطة بالمياه الدافئة، حيث تقترب من الشاطئ خلال الفصل الحار، بينما تتركز في مصبات الأنهار جنوبًا خلال الفصل البارد. في شهر يونيو، تهاجر شمالًا

[1] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعةFAOاستعراض حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ص 91.

[2] سيد أحمد ولد أحمد، حماية المصايد البحرية من التدهور دراسة حالة موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 61

نحو الرأس الأبيض للتكاثر، مستفيدة من الجبهة الحرارية التي تفصل بين المياه الدافئة والباردة. ومع انخفاض درجات الحرارة في الشتاء، تعود إلى الجنوب حيث تجد بيئة أكثر ملاءمة. ويتسم هذا النطاق الساحلي بتغيرات سريعة في الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه، خاصة عند مصب نهر السنغال، مما يجعل الأسماك عرضة لتقلبات الملوحة. ومع ذلك، فهو غني بالإنتاجية البيولوجية، حيث تتغذى الصغار على المادة العضوية العالقة، بينما تعتمد الأسماك البالغة على الحيوانات القاعية في المياه الضحلة.

د ــ مجموعة الوسط: تعيش هذه الأسماك في النطاق الأوسط من الرصيف القاري، حيث تخضع لظروف بيئية مميزة تجمع بين التغيرات الفصلية في الحرارة والملوحة، لكنها أقل حدة من المجموعة الساحلية. تتراوح درجات الحرارة في بيئتها بين 16 و17 درجة مئوية، ولا تتجاوز 17 درجة حتى في أشد الشهور حرارة، بينما تتميز مياهها بملوحة مرتفعة. وترتبط معظم أصناف هذه المجموعة بالمياه الباردة، ويتحدد انتشارها وفقًا لتذبذبات الحرارة وتحركات الكتل المائية. خلال الفصل الحار، تتحرك نحو الشمال للحفاظ على بيئة مناسبة، بينما في الفصل البارد تقترب من الساحل على أعماق بين 70 و80 متر[1] وتتوزع هذه الأسماك فوق ثلاثة أنواع من القيعان: الغرينية، الرملية، والصلبة، وتشغل مساحة تقارب 8000 كم² من الرصيف القاري. وتوضح دراسات توزيعها أن النظام البيئي الموريتاني يجمع بين نوعين رئيسيين من الأسماك: أحدهما مرتبط بالمياه الدافئة القادمة من الجنوب، والآخر بالمياه الباردة القادمة من الشمال.

هـ ــ مجموعة المنحدر القاري: تعيش أسماك هذه المجموعة فوق حافة المنحدر القاري حيث تكون الظروف البيئية مستقرة، مع تغيرات طفيفة في الحرارة والملوحة، إذ تظل درجة الحرارة حوالي 15 درجة مئوية طوال العام وملوحة المياه حوالي 35.5 في الألف. القيعان هنا مغطاة بالغرين والرمل الغريني، وتحتوي على نسبة منخفضة من المواد العضوية. ولا تقوم أسماك هذه المجموعة بهجرات فصلية مثل المجموعات الأخرى، بسبب استقرار الوسط الذي تعيش فيه[2]، لكن بعض الأنواع مثل الجراد البحري تتحرك شمالا وجنوبا. تغطي هذه المجموعة مساحة

---

[1]سيد أحمد ولد أحمد، الأسماك السطحية الصغيرة وأثرها على التنمية في مدينة نواذيبو، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكونة الأرض والمجال والسكان، السنة الجامعية 2018 ــ 2019، ص: 94

[2]سيد أحمد ولد أحمد، أثر الظروف الجغرافية في استغلال الثروة السمكية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ص: 68

تصل إلى 5300 كم²، وتعيش على أعماق بين 100–120 مترا، حيث توجد الصغار في الأعماق الضحلة، تصل أحيانا إلى 20 مترا في الفصل البارد.

وقد شهدت مصايد المياه العميقة في موريتانيا استغلالا مكثفا وعلى نطاق واسع مما جعلها عرضة للاستنزاف، حيث أوشكت بعض أحيائها على الانقراض خاصة الأنواع المستغلة تجاريا، مما يستدعي من الآن فصاعدا اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه المصايد.

2 ــ 2 ــ المصايد السطحية

تتكون مصايد المياه السطحية من الأسماك العائمة أو السابحة، التي تعيش بين القاع البحري والسطح، حيث تقضي جزءاً من حياتها بالقرب من القاع، لكنها تبقى غالباً قرب السطح. تشتهر هذه الأسماك بتنوعها وسرعة حركتها، وأبرزها عائلة الرنجة التي تشكل الجزء الأكبر من مخزون الأسماك في موريتانيا، حيث تمثل 38% من صادرات القطاع و8% من الإنتاج.

تشمل أسماك هذه المصايد أنواعاً مثل الماكريل والسردين والأنشوجة، وتتميز بكثرتها ووفرتها مما يقلل من خطر نقص الإنتاج في المستقبل القريب. السباحة الجماعية هي سمة بارزة لهذه الأسماك، حيث تتجمع في أسراب أثناء وضع البيض وتنتشر أثناء البحث عن الغذاء. تغذي هذه الأسماك على الزوبلانكتون، ولا تتغذى على صغارها أو على الأسماك الأخرى.

تعيش هذه الأسماك في المياه الساحلية التي تشهد عمليات انبثاق، مما يزودها بالغذاء، وتشكل الأنواع الأربعة الرئيسية حوالي 85% من مصيد المنطقة. وتؤثر الظروف المناخية والخصائص الهيدرولوجية على توزيعها وهجراتها. تتوزع بعض الأنواع في المياه الضحلة بالقرب من الساحل، مثل أسماك البوري والقنبر، وتقوم بهجرات فصلية عبر السواحل الموريتانية.

أ ــ أسماك الشيميات: تعتبر الأسماك الساحلية السطحية من الأنواع الأكثر أهمية في المياه الموريتانية من حيث الكمية والقيمة التجارية، وقد زادت أهميتها في السنوات الأخيرة خاصة للتصدير إلى دول أوروبا الشرقية. وتتواجد ثلاث مجموعات رئيسية من هذه الأسماك في المياه الموريتانية:

ــ المجموعة الأولى: توجد بين الصحراء الغربية والسنغال، حيث تقل أعدادها في الاتجاه نحو الجنوب. تتمركز مناطق صيدها شمال رأس الأبيض، وتتكاثر على مرحلتين، المرحلة الأولى في ديسمبر ويناير عند رأس الأبيض، والثانية من يناير إلى مارس جنوب رأس تيمرس.

ــ المجموعة الثانية: تتوزع على مساحة أوسع تشمل مياه على أعماق تصل إلى 300 متر، مع تراجع أعدادها تدريجياً نحو الشمال. أهم مناطق صيدها بين رأس الأبيض ورأس تيمرس، وتتكاثر من ديسمبر إلى مايو.

ــ المجموعة الثالثة: تتركز في مياه الرصيف القاري، وتتواجد بشكل رئيسي عند حدود المنحدر القاري. تتكاثر بين أبريل ويونيو في المياه السنغالية ثم الموريتانية، وتنمو صغارها بسرعة. تتركز صيداتها في مناطق التكاثر.

ب ــ أسماك السردين: تعتبر أسماك السردين من الأنواع الثانية في الأهمية، وأبرزها نوع(السردين روندس)الذي يعيش بشكل رئيسي في مياه الرصيف القاري ومنطقة تأرجح الانبثاق الفصلية الممتدة من الرأس الأبيض إلى سيراليون. تتميز أسماك السردين بتحركات فصلية واسعة على طول السواحل، مشابهة لتحركات أسماك الشيميات، حيث توجد جنوب الرأس الأخضر من فبراير إلى مايو، ثم تتحرك بسرعة نحو الشمال ابتداءً من مايو. يحدث التكاثر بين أعماق 25–50 متر، ويبقى صغار هذه الأسماك في مياه السواحل لمدة سنة قبل أن تبتعد عن السواحل وتنضم إلى المجموعة الأكبر[1]. أما السردين الشائع(السردين بيلشاردس) فيتواجد بكثرة شمال الرأس الأبيض وعلى السواحل المغربية والصحراوية.

المحوري الثاني: الإنتاج السمكي في موريتانيا

يعد قطاع الصيد البحري من أهم دعائم الاقتصاد في موريتانيا، حيث تحتل البلاد مرتبة متقدمة في إنتاج الأسماك على المستوى الإفريقي. تساهم الثروة السمكية بشكل كبير في الصادرات الوطنية، إذ تُقدّر كمية الإنتاج السنوي بمئات الآلاف من الأطنان، وتُصدَّر نسبة كبيرة منه إلى الأسواق العالمية، مما يوفر مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة وفرص عمل واسعة. ومع توفر سواحل غنية بالأسماك وبنية تحتية مينائية متطورة، يمتلك القطاع فرصا واعدة للنمو والتطوير.

1 ــ كمية الإنتاج السمكي

يصل الحد المسموح باصطياده حسب كل مصيدة او عينة يصل خلال سنة 2022 إلى1,874,633 طن موزعة على تسعة مصايد وتهيمن العينات الثلاث الأساسية بنسبة 79% من الحد المسموح باصطياده أو يتعلق الأمر بعينات الأسماك السطحية الصغرى بنسبة 72% أي ما يمثل

[1]خديجة بنت إبراهيم، محمية حوض آركين على الساحل الموريتاني التوازنات البيئية ــ مظاهر التدهور ــ آفاق الحماية، أطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، آكدال ــ المغرب، 2009، ص: 84

1,353,000 طن، ثم مخزون الأسماك القاعية بنسبة 5% أي مل يمثل كمية 700 32 طن[1] فيما تمثل العينات الأخرى التونه، النازلي، الجمبري، كالمار، السيش، سرطان البحر وجراد البحر الوردي أقل من 3% أي ما يقارب 000 52 طن ويخضع استغلال الحصص إلى حق ولوج للثروة يتضمن حق ولوج مباشر، وحق جزافي، ضريبة الاستغلال التي تأخذ في الاعتبار قيمة المنتج. الجدول التالي يبين الإنتاج السمكي في المصايد والحد المسموح باصطياده.

الجدول رقم1: الإنتاج السمكي في المصايد والحد المسموح باصطياده خلال سنة 2022

المصايد	الحد المسموح باصطياده	الإنتاج (طن)	نسبة الإنتاج (%)
راسيات الرجل	42700	45 603	107%
الجمبري	7 200	2 720	38%
الأسماك القاعية	87 000	45 356	52%
النازلي	10 093	9 504	94%
الأسماك السطحية	1 353 000	903 650	67%
سرطان البحر	400	221	55%
جراد البحر	240	407	170%
المجموعة (طن)	1 500 633	1 007 462	64%

وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا، سنة 2022، ص: 10

يتم الحصول على الكميات المصطادة حسب أنواع الصيد البحري عن الطريق مصدرين إما عن طرق دفاتر متن سفن الصيد غي اعلي البحار أو صيد الشاطئي أومقدرة عن طريق نظام متابعة الصيد التقليدي (SSP) بالعهد الموريتاني لبحوث المحطات والصيد، ففي سنة 2022 تقدر الكميات المصطادة الإجمالية ب4620071 طن ما يقارب نفس مستوى الإنتاج خلال سنة 2021 ويتبع المنحنى العام لسلسلة الكميات المصطادة (2013ـــ 2022) شكل الجرس، حيث عرف تزايدا حتى سنة 2018 ثم انخفاضا بعد ذلك ويعود هذا التراجع أساسا إلى هبوط الكميات المصطادة لسفن الصيد في أعالي البحار وسفن الصيد الشاطئي ويرتبط هذا التراجع الكبير الملاحظ في الفترة 2020 ـــــ 2022 بتأثيرات أزمنة كوفيد 19 والحظر،...) سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2021، فقد تميزت بفرض توقف بيولوجي لمدة 3 أشهر وبأبعاد أسطول، والجدول التالي يبين الكميات المصطادة سنويا خلال فترة 2013 ـــ 2022.

[1] وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا، سنة 2022، ص: 8

الجدول رقم2: إجمالي الكميات المصطاد السنوية حسب نوع الصيد (طن)

السنة	الصيد أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيدالتقليدي والزورقي	المجموع (طن)	عمر صيد التقليدي والزورقي (%)
2013	285 117	251 427	536 544	47%
2014	606 746	301 539	908 285	33%
2015	480 315	357 351	837 666	43%
2016	617 833	485 717	1 103 550	44%
2017	843 542	347 908	1 191 450	29%
2018	1 262 525	270 706	1 533 231	18%
2019	1 067 664	289 138	1 356 802	21%
2020	956 519	316 347	1 272 866	25%
2021	661 504	308 186	969 690	32%
2022	649 777	357 685	1 007 462	36%

المصدر: التقرير السنوي، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، سنة 2022.

يلاحظ بالنسبة للصيد في أعالي البحار والصيد التقليدي توجها معاكسا ما بين 2017 و2022 فكلما زادت الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار، تتراجع الكميات المصطادة في نفس الوقت والعكس، هو ما يمكن تفسيره باستغلال مخزون واحد للأسماك السطحية الصغيرة من طرف نوعي الصيد.

كما يلاحظ بشكل خاص أن الصيد التقليدي استهدف يشكل كبير راسيات الأرجل خلال سنة 2022 بسنة 65% كما يتقاسم فئة لأسماك القاعية مع أنواع الصيد الأخرى، في المقابل تم اصطياد مصيدتي الأسماك السطحية والقشريات بشكل خاص في إطار الصيد الشاطئي والصيد في أعالي البحار بنسبتي96%و94%. وأما الصيد السطحي فقد وصل إلى أكثر من 80 ميلا أثناء فترة التوقف إضافة إلى زيادة أسعار المحروقات أما بنسبة لسنة 2022، فقد تأثر الإنتاج بالتطبيق الصارم لإجراءات الحصول على حصص، وتطبيق حق منح الثروات الجديدة بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة إضافة إلى الإجراءات الارمية إلى توجيه الأسماك السطحية نحو الاستهلاك البشري.

الجدول رقم3: توزيع الكمية المصطادة حسب نوعية الصيد خلال سنة2022

نوعية الصيد	الصيد أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيد التقليدي زورقي	المجموع (طن)	الصيد التقليدي وزورقي (%)
الأسماك القاعية	30 412	23 912	54 324	44%
راسية الرجل	15 823	29 780	45 603	65%
القشريات	3 655	231	886	6%
السماك السطحية	599 888	303 762	903 650	34%
المجموع (طن)	649 777	357 685	1 007 462	36%

المصدر: التقرير السنوي، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، سنة 2022.

وعموما، فقد بلغت الكميات المصطادة في إطار الصيد التقليدي والزورقي باستثناء سفن اتفاقية موريتانيا والسنغال684 357 طن سنة 2022 أي ما يمثل زيادة بنسبة 8% مقارنة بسنة 2021، ويتم تفريغ هذه الكميات في نواذيبو، ونواكشوط وتأنيت وفي مناطق الصيد الرخصة. وبالنسبة لسفن الصيد التقليدي التي تستخدم آليات الشباك) تظهر إحصائيات الكميات المصطادة لسنة 2022 أن راسيات الأرجل والقشريات ارتفعت بسبة 7% مقارنة بسنة 2021 فيما سجلت الأسماك القاعية تراجعا بنسبة 14%. فيما يتعلق بالصيد الشاطئي الزورقي الذي تستخدم فيه الشباك الدوارة، فعرفت كمياته من الأسماك السطحية خلال سنة 2022 تزايدا بنسبة 13% مقارنة بسنة 2021.

الجدول رقم4: إنتاج قطاع الصيد من يناير إلىديسمبر خلال سنة2022

النظام الوطني					النظام الأجنبي	
نوع الصيد	الصيد التقليدي	الصيد لشاطئي	**صيد أعالي البحار**	المجموع	صيد أعالي البحار	المجموع
راسيات الأجل	29 780	236	14 208	44 225	149	44 374
الأسماك القاعية	23 912	3 712	11 533	39 177	14 124	53 301
الأسماك السطحية	303 762	338 736	1 670	644 169	249 664	893 833
القشريات	277	415	431	1 073	2 491	3 564
المجموع	357 681	343 099	27 863	728 643	266 429	995 072

وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا، سنة 2022، ص: 13

2 ــ قيمة صادرات المنتجات البحرية

لقد بلغت قيمة صادرات المنتجات السمكية قرابة 37,59 مليار أوقية جديدةخلال سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24% مقارنة بسنة 2021، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى منتج "رأسيات الأرجل" التي ارتفعت قيمتها بنسبة 43% والجمبري بنسبة 47% والأسماك السطحية بنسبة 38%، وفي المقابل تراجعت قيمة منتج "مجمدات مختلفة" و"المنتجات الطازجة" على التوالي بحدود 39% و58% مقارنة بسنة 2021.

الجدول رقم5: مساهمة المنتجات السمكية المصدرة في القيمة الإجمالية

المنتج السمكي المصدَر	2021	2022
رأسيات الأرجل	%43	%49
أسماك السطح	%22	%24
دقيق السمك	%14	%12
منتجات مجمدة	%11	%5
زيوت السمك	%3	%2
أسماك طازجة	%2	%1
الجمبري	%2	%2
سرطان البحر	%1	%0
منتجات أخرى	%2	%3

وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا، سنة 2022، ص: 22

خاتمـــة

ختاما، يمثل قطاع الصيد البحري في موريتانيا أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتميز البلاد بثروة سمكية هائلة تعزز مكانتها كواحدة من أهم الدول الإفريقية المنتجة للأسماك. فبفضل موقعها الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي، تمتلك موريتانيا مصايد بحرية غنية ومتنوعة، تمتد عبر الرصيف القاري والمنحدر القاري، مما يتيح فرصاً واسعة للصيد السطحي والقاعي. وتساهم هذه المصايد في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الصادرات، إذ توجه نسبة كبيرة من الإنتاج إلى الأسواق الدولية، خاصة الأوروبية والآسيوية، مما يوفر مصدراً مستداماً للعملة الصعبة.

ولا تقتصر أهمية القطاع على دوره الاقتصادي فحسب، بل يلعب دورا حيويا في التنمية الاجتماعية، حيث يوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، سواء في مجال الصيد أو

في الصناعات التحويلية المرتبطة به، مثل تعليب الأسماك وصناعة الثلج والنقل البحري. كما يساهم في الأمن الغذائي الوطني من خلال توفير مصدر بروتيني مهم، يدعم التغذية المحلية ويعزز من قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ورغم هذه الإمكانات الواعدة، يواجه القطاع تحديات تتطلب استراتيجيات مستدامة للحفاظ على هذه الثروة وضمان استمراريتها للأجيال القادمة. ومن أبرز هذه التحديات الإفراط في الاستغلال، وتأثيرات التغير المناخي، والحاجة إلى تعزيز البنية التحتية للصيد ومعالجة المنتجات السمكية. لذا، فإن تبني سياسات فعالة لإدارة المصايد، وتطوير تقنيات الصيد المستدام، وتعزيز المراقبة البحرية، يُعد أمراً ضرورياً لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي.

وبناء على ذلك، تظل آفاق تطوير الإنتاج السمكي في موريتانيا واعدة، خاصة مع تزايد الاهتمام بالاستثمارات في مجال الصيد، وتطوير أساليب الاستغلال المستدام، وتحسين القيمة المضافة للمنتجات البحرية. إن تعزيز هذا القطاع، من خلال نهج متكامل يجمع بين الاستغلال الرشيد والحفاظ على البيئة البحرية، سيمكن موريتانيا من الاستفادة القصوى من ثروتها السمكية، ويعزز من مساهمتها في الاقتصاد العالمي، مع تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع ككل.

قائمة المراجع

1 ــ الوثائق والتقارير

وزارة الصيد والاقتصاد البحري المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا، سنة 2022.

المصدر: التقرير السنوي، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، سنة 2022.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAOاستعراض حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم.

2 ــ الرسائل الجامعية

سيد أحمد ولد أحمد، حماية المصايد البحرية من التدهور دراسة حالة موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بومديد للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر، سنة 2007.

سيد أحمد ول أحمد، الأسماك السطحية الصغيرة وأثرها على التنمية في مدينة نواذيبو، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكونة الأرض والمجال والسكان، السنة الجامعية 2018 ــ 2019.

سيد أحمد ولد أحمد، أثر الظروف الجغرافية في استغلال الثروة السمكية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
خديجة بنت إبراهيم، محمية حوض آركين على الساحل الموريتاني التوازنات البيئية ــ مظاهر التدهور ــ أفاق الحماية، أطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، آكدال ــ المغرب، 2009.